

التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الإفريقي:

الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا

Foreign Interventions by Great Powers in the African Sahel Area: A Case Study of Chinese and American Strategies



قادة عامر¹ ، رشيد ساعد²

¹ مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر،

Ameur.kada@univ-tiaret.dz

² مخبر البحث والاستشراف في الدراسات السياسية المقارنة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر،

Saad.rachid@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/11 تاريخ القبول: 2024/10/13 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للقوى الخارجية المتدخلة، وإلى التطرق لأهم الاستراتيجيات المرصودة من طرف الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، إضافة إلى إبراز مظاهر وتداعيات الصراع الصيني الأمريكي في القارة الإفريقية على المنطقة الساحل، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستراتيجيات والأدوار الصينية الأمريكية في المنطقة توطرها وتوجهها مقتضيات الصراع الدولي بين الطرفين حول الهيمنة الدولية، حيث تعتمد الصين على استراتيجيات متعددة الأبعاد وتركز على أدوات القوة الناعمة، بينما تركز الولايات المتحدة على أدوات القوة الذكية التي تمزج بين القوة الصلبة والناعمة.

الكلمات المفتاحية:

الساحل الإفريقي؛ الصين؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ القوى العظمى؛ إفريقيا.

Abstract:

The study aims to highlight the importance of the sahel region for the intervening foreign powers and to examine the key strategies adopted by China and the United States in the region. It also seeks to shed light on the manifestations and consequences of the Sino-American rivalry in Africa, particularly in the Sahel region. The study reached that the most prominent being that the strategies and roles of China and the United States in the region are shaped and directed by the demands of their international power struggle. China employs multifaceted strategies, focusing on soft power tools, while the United States relies on smart power tools that blend hard and soft power.

Key words:

African Sahel area; China; United States; Great Powers; Africa.

مقدمة:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من قضايا الأمن الإقليمي بالغة الأهمية، كونها تجمع بين مزايا المنطقة بالمفهوم الجيوبوليتيكي، الجيواقتصادي، والجيواستراتيجي، في حين تتميز بالضعف والهشاشة وفق المنظور الجيوأمني والسياسي.

في ظل تنامي موجات العولمة أصبحت منطقة الساحل الإفريقي انتقاء للقوى العظمى الفاعلة دوليا، حيث تحولت إلى محور اهتمام هذه القوى المتنافسة أو المتصارعة حول موارد ومزايا النظام الدولي، ولقد زادت أهميتها بعد التغير في أشكال الصراعات الدولية، وبعد تحول الاهتمام الدولي إلى الموارد الطاقوية وظهور مفهوم الأمن الطاقوي الذي وسع من اهتمام الدول العظمى بموارد القارة الإفريقية بما فيها الساحل الأفريقي، خاصة في ظل سعيها إلى الحد من التمدد الإرهابي في المنطقة، والخوف من تداعياته الجيوأمنية والجيوسياسية على مصالحها وأمنها القومي، هذا ما جعل المهتمين والباحثين في هذا المجال يطلقون عليها مصطلح قرن أو هلال أو قوس أو حزام الأزمات؛ وذلك نظرا لكونها تتميز بعدم الاستقرار الداخلي خاصة من الناحية الأمنية، كما توصف الدول المشكلة للشريط الساحلي عموما بالهشاشة السياسية، والضعف الاقتصادي، والبيئة غير الآمنة، إضافة إلى تفاقم المشاكل الإنسانية، وضعف أنظمة الرعاية الأساسية والامدادات بها، ما جعلها تتحول إلى ما يطلق عليه ب "فضاء انكفاء استراتيجي" وبؤرة لمختلف أشكال العنف.

في نفس السياق، فإن تاريخ دول الساحل حافل ب: النزاعات، الحروب الأهلية، الحركات والجماعات المتمردة، أو الجهادية، العنف والفساد السياسي، هشاشة الأنظمة السياسية وضعف أداءها المؤسساتي، الانقلابات السياسية والعسكرية، اللااستقرار السياسي والاجتماعي خاصة الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الفقر، وغيرها من أشكال اللاأمن، مما خلق مشاكل داخلها تتعلق أساسا ببناء الدولة ومؤسساتها، وأفضى إلى اختلالات هيكلية كبيرة، وأصبح كمؤشر استراتيجي يدل على أن هذه الدول لن تتمكن من الخروج من هذه الأزمات على المدى القريب والمتوسط، ما جعلها أكثر عرضة للتدخلات الخارجية.

بناء على ما تم ذكره، وبسبب ضعف التنسيق بين دول الساحل سواء من الناحية المؤسساتية -مجموعة دول الساحل مثلا- أو المبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف، زادت ضرورة تدخل القوى الخارجية لتحقيق الأمن بمختلف أشكاله بالمنطقة، كما أن الأهمية التي تحظى بها المنطقة جعلتها هدفا أساسيا لمختلف الدول خاصة الغربية منها؛ وذلك منذ مرحلة الرحلات الاستكشافية الأوروبية إلى القارة الإفريقية، ثم فترة الاستعمار الأوروبي، أما في القرن الحالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية -وبحكم أنها القوة المهيمنة عالميا- هي الأكثر نفوذا ونشاطا بالمنطقة، غير أن هذا النفوذ والنشاط الأمريكي في منطقة الساحل الأفريقي يصطدم بصعود الصين المتنامي وعمق تغلغلها في القارة والمنطقة، حيث تسعى لأن تكون مركزا جديدا للعالم، كما تسعى -هي والولايات المتحدة

التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي: الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا

الأمريكية- إلى حماية مصالحها الأمنية في الساحل الافريقي، وتأمين احتياجاتها من الموارد الاستراتيجية التي توجد بدولها، ومنه فإن الصراع بين القوى العظمى -الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد- أفضى إلى تعقيد أكثر للمركب الأمني، وإلى تصادم الأدوار والاستراتيجيات، إضافة إلى العديد من التداعيات على دول المنطقة والدول المجاورة لها.

إشكالية الدراسة:

في ظل تراجع دور ومكانة القوى الاستعمارية التقليدية في منطقة الساحل الافريقي، في مقابل تصاعد حدة التنافس الدولي بين القوى العظمى -الصين والولايات المتحدة الأمريكية- في المنطقة، وفي ظل تنامي التهديدات الأمنية واللاتمائية بها، أصبحت المنطقة أكثر عرضة للصراعات، والاضطرابات، فضلا عن التدخلات الخارجية بها، ومنه نطرح الإشكال الآتي:

ما هي أبرز الأدوار والاستراتيجيات المرصودة من طرف الصين والولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في منطقة الساحل الافريقي؟

وتتفرع عن إشكالية الدراسة الأسئلة الآتية:

- ما هي أسباب وتداعيات الصراع الصيني الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي؟

- ما هي طبيعة التدخل الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الافريقي؟

- ما هي أبرز مظاهر التدخل الأمريكي الصيني في المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة يتم اختبار الفرضيات الآتية:

- تتميز منطقة الساحل الافريقي بالهشاشة والضعف، ما يجعلها أكثر عرضة للتدخل الخارجي.

- يتميز الدور الاستراتيجي للصين والولايات المتحدة في المنطقة بالطابع الصراعى، والتنافس الاستراتيجي

حول الموارد والمقدرات.

- تسعى كل من الولايات المتحدة والصين إلى تحقيق توازن القوى في القارة الافريقية من خلال تفعيل

الأدوار في منطقة الساحل الافريقي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- إبراز أهمية منطقة الساحل الافريقي بالنسبة للقوى الخارجية المتدخلة بها.

- رصد أهم الاستراتيجيات المرصودة من طرف الصين والولايات المتحدة الأمريكية للتوغل في المنطقة، مع

تحديد طبيعتها ومدى عمقها.

- إبراز تداعيات الصراع الصيني الأمريكي في القارة الافريقية على منطقة الساحل الافريقي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على منطقة الساحل الأفريقي التي تعد من أبرز الفضاءات عرضة للمخاطر والأزمات في العالم، خاصة وأن لهذه التهديدات تداعيات أمنية خطيرة على دول الجوار، وعلى الاستقرار والسلم الإقليمي والعالمي، فضلا عن أن التدخلات الخارجية باتت تهدد أمن وسيادة دول الشريط الساحلي، مما يدل على تحولها إلى بؤرة للصراع بين القوى العظمى، ومنه فإن الدراسة تأتي في مرحلة تزايد فيها اهتمام المجتمع العلمي والسياسي بالمنطقة، وبالدول المشكلة للشريط الساحلي، وبمستقبلها في ظل احتوائها على موارد طبيعية وطاقوية ضخمة، وبسبب تنامي مختلف المخاطر الداخلية والخارجية التي أصبحت تواجهها نظرا لسهولة اختراقها بسبب الهشاشة والضعف.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على توليفة من المناهج هي: المنهج الوصفي؛ الذي يساعد على توضيح خصائص متغيرات الدراسة، ومن ثم الخروج باستنتاجات وحلول واقعية علمية وعملية، إضافة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال الاعتماد على أدواته لرصد مسارات تواجد ونفوذ الصين والولايات المتحدة في منطقة الساحل الأفريقي، وإبراز تطور استراتيجياتها في المنطقة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي عبر جمع المعطيات والبيانات الإحصائية المعروضة في شكل أرقام، ونسب حول موضوع الدراسة، ووضعها ضمن سياقات متعددة في مختلف جوانب الدراسة، كما تدل مختلف جوانب الدراسة على الاستعمال الضمني للمنهج المقارن بحكم أن الدراسة في مجالها التطبيقي تركز على دراسة تطور الاستراتيجيات المعتمدة في منطقة الساحل الأفريقي من طرف الصين والولايات المتحدة الأمريكية كقوتين متصارعتين حول الهيمنة الدولية.

المبحث الأول:

جيوسياسية منطقة الساحل الأفريقي.

للساحل الإفريقي تسميات عدة من بينها: السهل الأفريقي، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، بلاد السودان، والساحل الصحراوي، ويعبر الساحل الأفريقي عن المنطقة التي تقع بين السفانا جنوبا والصحراء الكبرى شمالا، والتي تمتد من دولة موريتانيا إلى دولة التشاد، أي المنطقة التي تقع على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى "المنطقة شبه الصحراوية"، والتي تشكل حزاما يشمل الدول الآتية¹:

حيز من شمال السنغال، جنوب موريتانيا، وسط المالي، شمال بوركينا فاسو، النيجر، أقصى جنوب الجزائر، أقصى شمال الكاميرون وأقصى شمال نيجيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى؛ إضافة إلى وسط التشاد،

¹ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، موسوعة الدول والبلدان الجغرافية والسياسية، مصر: د.د.ن، 2005، ص 139.

التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي:
الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا

وسط وجنوب السودان، إريتريا، وأقصى شمال إثيوبيا، في حين يقسم الحزام من الناحية الجيوستراتيجية إلى ثلاثة مستويات هي¹:

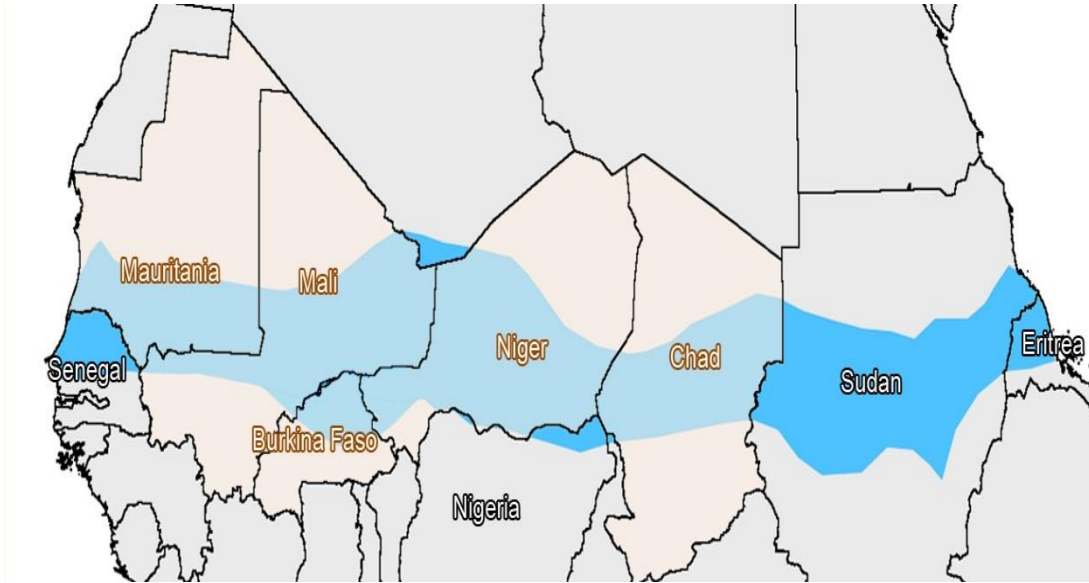
المستوى الأول: دول المركز وهي: تشاد، النيجر ومالي؛

المستوى الثاني: دول الحواف وهي: موريتانيا والسودان؛

المستوى الثالث: دول الهامش وهي: إريتريا، نيجيريا، الجزائر، بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر والسنغال، كما يمكن اعتبار هذه الدول بمثابة دول حدودية مجاورة لدول الساحل الأساسية الستة (06): موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وإريتريا.

وبالتالي فإن منطقة الساحل الافريقي هي "مجال يربط بين شمال افريقيا وبين جنوب الصحراء الافريقي، والتي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا بين خطي 20 درجة شمال و12 درجة عرض خط الاستواء، وتشغل الدول المشكلة لحزام الساحل أو الساحل الافريقي مساحة كبيرة -كما هو موضح في الشكل رقم 01-، حيث تقدر بحوالي 3053 مليون كلم مربع، بعرض يقدر ب حوالي 1000 كلم، ومسافة تقدر ب 5900 كلم".²

الشكل رقم 01: الدول المشكلة للشريط الساحلي.



المصدر:

OFFICE OF THE SPECIAL ENVOY FOR THE SAHEL, Sahel Map, Available in:

<https://oses.unmissions.org/map>, 26 March 2024, 17:06.

¹ خديجة بن سعيد، "محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص 69.

² عبد القادر كركار، "الهجرة السرية إلى الجزائر من بلدان الساحل الإفريقي من اللجوء إلى الاستزراق وأثرها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 8، العدد 2، 2023، ص 30-133.

كما أشرنا آنفا فإن الموقع الهام لحزام الساحل الافريقي جعل المنطقة كرابط وجسر قاري بين افريقيا الوسطى وشمال القارة، ومن ثم إلى أوروبا، وباقي العالم، حيث تميزت بالحركية الدائمة منذ القدم؛ أين كانت تنتقل قوافل التجار عبرها إلى الشمال والجنوب، وكانت بمثابة رابط ثقافي بين ثقافات وحضارات مختلفة، ومنه فإن منطقة الساحل تعتبر وفق العديد من الدراسات ووفق نظرية تحليل القوة الاستراتيجية للمناطق S.W.O.T من بين أهم المناطق الاستراتيجية في العالم¹.

وقد حددت في هذا الصدد إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في دراسة أجرتها بعنوان "نقاط الاختناق" النقاط التي تتحكم في عبور الطاقة العالمية، والتي تمر من خلالها كميات ضخمة من الغاز والنفط والموارد، حيث تتمثل في أربع نقاط أساسية؛ اثنتين (02) منها تقع شمال القارة وتشمل منطقة الساحل الافريقي؛ حيث تشمل مضيق هرمز عند مخرج الخليج، بينما تشمل الثانية باب المندب بمحاذاة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والرابط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط²، كما تتجلى أهمية المنطقة في كونها تزخر بالموارد الطبيعية والبشرية والثقافية، حيث تحظى بإمكانات ضخمة في مجال الطاقة المتجددة، وتعتبر منطقة عبور استراتيجي؛ إذ يمر عليها خط أنبوب الغاز الرابط بين الشمال والصحراء الافريقية، ويوجد بها أحد أكبر طبقات المياه الجوفية في القارة الافريقية، إضافة إلى احتوائها على ما نسبته 30% من الأراضي الصالحة للزراعة وباقي النسبة عبارة عن صحراء قابلة للاستصلاح والزراعة³، كونها تحتوي على جيوب مائية وغطاء نباتي، كما تزخر المنطقة على طول الحزام بالعديد من الموارد على غرار النحاس، الحديد، الملح، الذهب، البترول، اليورانيوم، والزنك.

وقد تحولت المنطقة إلى نقطة اهتمام إقليمية وعالمية مع انضمام دول النيجر، تشاد وموريتانيا إلى نادي الدول المنتجة للبترول، كما وسع "اكتشاف حوض تاوديني Taoudeni الغني بالثروات المعدنية (الذهب، اليورانيوم، الحديد، النحاس...)" من الاهتمام الدولي بالمنطقة⁴، "حيث تزايدت رحلات استكشاف حقول البترول في دول المنطقة (تشاد، موريتانيا، نيجيريا، ساحل أنغولا، وغينيا الاستوائية) من طرف القوى الكبرى أو العظمى الفاعلة، خاصة وأن أنغولا تمتلك حقل جيروصول Girosol وهو أكبر حقل بترولي في العالم في

¹ جداي سليم، زيطاري إسماعيل، التنافس الدولي في السياسة العالمية -دراسة في منطقة الساحل الافريقي-، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2020، ص 88.

² فراس عباس هاشم، مرجع سابق الذكر، ص 157.

³ جميلة علاق، "الساحل الافريقي، دراسة جيواستراتيجية"، الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 115، 2016، ص 134.

⁴ المرجع نفسه، ص 144.

التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي: الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا

العمق البحري، فضلا عن أنها تحتوي على ثاني أكبر احتياط للنفط في افريقيا جنوب الصحراء، كما تحتل موريتانيا المرتبة الثانية غرب افريقيا من حيث احتياط النفط"¹.
إن احتواء دول الساحل الافريقي على الموارد الطاقوية (البترول، اليورانيوم، الغاز...) أدى إلى تزايد الاهتمام العالمي -خاصة الاستراتيجي- بالمنطقة منذ مطلع القرن الحالي، حيث سعت الدول الكبرى الفاعلة -الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالتحديد- إلى تأمين احتياجاتها من هذه الموارد لتغذية استراتيجياتها العالمية الكبرى، والاستمرار في تحقيق معدلات نمو وفق منحنى تصاعدي، وذلك عبر تبني استراتيجيات ومقاربات متعددة المجالات والأبعاد، حيث يوصف النشاط الأمريكي والصيني في القارة الإفريقية بالجولة الثالثة من "التدافع نحو إفريقيا Scramble for africa" لأجل السيطرة على النفط، الأسواق، النفوذ السياسي، والموارد الاستراتيجية المختلفة في المنطقة²، خاصة المناطق الاستراتيجية على غرار منطقة الساحل الافريقي.

المبحث الثاني:

الدور والاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ تحولها إلى قوة عظمى مهيمنة، وبعد إعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية على إعادة التموقع الاستراتيجي في القارة الإفريقية، وبناء على ذلك تبنت المفهوم الواسع لمنطقة الساحل الافريقي الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وعملت على إعادة تشكيل الخريطة الجيواستراتيجية والجيوسياسية الإفريقية بدء من أقصى الشرق إلى الشرق الأوسط، ثم الساحل الافريقي والمنطقة المغاربية، وقد بلغت في تجسيد هذه الاستراتيجية كل من ليبيا، السودان ومالي.
بناء على ذلك، وضع المفكر والباحث دانيال فولمان Daniel Volman ثلاث عناصر أساسية تعرف من خلالها مصالح الولايات المتحدة في افريقيا عموما ومنطقة الساحل الافريقي خاصة هي³:

1- التمكن من السيطرة على امدادات الطاقة الإفريقية؛

2- صراع ومواجهة الصين على موارد المنطقة؛

3- الحرب على الإرهاب.

¹ فوزي قاسي، "الساحل الافريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا"، قراءات افريقية، العدد 19، 2014، ص ص 28-29.

² Xu Yi-chong, "China and the United States in Africa: Coming conflict or commercial coexistence?", Australian Journal of International Affairs, Vol 62, No 1, 2008, p 16.

³ سعيدة بن رقرق، "البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي-الفرنسي-الصيني في منطقة الساحل الافريقي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص ص 428-438.

تبرر العناصر أو المحاور الثلاث المذكورة التوسع الأمريكي في القارة الأفريقية، والتي تتشكل من خلالها الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة، حيث تتمثل هذه الآليات الاستراتيجية فيما يلي:

المطلب الأول: الاستراتيجية الطاقوية.

لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية مختلفة في منطقة الساحل الأفريقي خاصة من الناحية الاقتصادية والسياسية، حيث تسعى اقتصاديا إلى إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتوجاتها وتنويع فرصها في مجال الاستثمار، أما سياسيا فهي تسعى إلى ترسيخ الأنظمة التي تتبنى الديمقراطية الغربية، وإلى ضمان وصول قيادة تتبنى الفكر الغربي الليبرالي إلى سدة الحكم في مختلف دول المنطقة، وبناء على ذلك أعلنت إدارة بيل كلينتون Bill Clinton مطلع القرن الحالي مشروع "ايزنستايت Eizenstat" لأجل تقوية الروابط الاقتصادية مع دول شمال القارة الأفريقية بما فيها دول الساحل الأفريقي¹، وقد تبلورت هذه الأهمية بفعل تحول منطقة الساحل الأفريقي إلى أولوية جيوسياسية لدى واشنطن بفعل تصاعد أهمية الامدادات النفطية لمنطقة غرب افريقي وخليج غينيا، ومنه تحولت في الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى منطقة مركزية للأمن الطاقوي الأمريكي، خاصة خليج غينيا الذي زادت نسبة الإنتاج والاحتياطي من النفط به في السنوات القليلة الماضية.

في نفس السياق، أسفرت ندوة واشنطن التي عقدتها إدارة الرئيس جورج بوش الابن George Bush حول أهمية نفط افريقيا للأمن القومي الأمريكي إلى تشكيل مجموعة مبادرة سياسة النفط الأفريقي AOPIG²، والتي قدمت على إثرها إدارة الرئيس باراك أوباما Barack Obama تعهدات مالية قدرت ب 14 مليار دولار للشركات الأمريكية لأجل الاستثمار في القارة الأفريقية³، واستحوذت ثلاث شركات أمريكية كبرى - أكسون موبيل Axon Mobil، شيفرون Chevron، بتروناس Petronas- على ما نسبته 95% الاستثمار في نفط التشاد، وقد أطلقت الولايات المتحدة مبادرة Africa Power عام 2013 من خلال عقد 124 صفقة شملت ما يقارب 130 شريك بما فيها دول من الساحل الأفريقي (موريتانيا، السنغال، مالي، تشاد، والنيجر)، حيث ساهمت المبادرة في حصول 88 مليون إفريقي على الكهرباء في القارة الأفريقية، كما حصلت نيجيريا مستقلة على دعم في ل 14 منتج؛ ما يؤدي إلى تطوير 1.125 ميغاواط من قدرة توليد الطاقة الشمسية⁴، ومنه وصفت السياسة الأمريكية في المنطقة من الناحية الاقتصادية بالسياسة الاستخراجية.

¹ جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص 62.

² فوزي قاسي، مرجع سابق الذكر، ص ص 28-33.

³ سعيدة بن رقرق، مرجع سابق الذكر، ص 438.

⁴ بخدة خدة، "الطاقة البديلة في إفريقيا ومستقبل التنمية المستدامة في القارة دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2022-2023)، ص ص 173-174.

علاوة على ذلك، وكما أشرنا آنفا أن المنطقة تحظى بأهمية جيوسياسية كبيرة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وهذا راجع إلى اعتبارات عدة من بينها أن البحر الأحمر هو أهم طريق لتحويل النفط من إيران والخليج العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ويعتبر جسرا رابط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، كما أنه بشاطئ كل من باب المندب وقناة السويس؛ أهم الممرات التجارية العالمية، لذلك تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية المفهوم الواسع لمنطقة الساحل الافريقي وتضم كل من الصومال، جيبوتي، إريتريا، وإثيوبيا.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية والعسكرية.

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على الاستراتيجية الأمنية الذكية التي تجمع بين الآليات العسكرية والديبلوماسية¹، وبحكم أن منطقة الساحل الافريقي أصبحت محور اهتمام واشنطن أمنيا منذ إعلانها لاستراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية عام 2001 خصص البنتاغون الأمريكي برنامجا أمنيا خاصا شمل الأربع دول الأكثر عرضة للنشاط والحركات الارهابية في الساحل الافريقي: النيجر، مالي، موريتانيا وتشاد.

ومنه شرعت والولايات المتحدة في توسيع نفوذها في القارة الافريقية عموما، والساحل الافريقي خاصة من خلال تبني سياسات أمنية عبر برنامج القوة المتحدة للمهمات المشتركة في القرن الافريقي، وقد أقامت واشنطن العديد من المبادرات والمشاريع مع دول الساحل الافريقي، فقد عقدت شراكة بينها وبين النيجر، مالي، موريتانيا وتشاد عام 2002، وهي مبادرة أمنية عسكرية تعمل على تأمين حدود الدول المذكورة من خلال تقديمها للدعم اللوجستي العسكري لهذه الدول عبر قواتها العسكرية²، فضلا عن توقيعها لاتفاقيات عسكرية مع كل من غينيا، موريتانيا، والغبون، وتمكنت من خلال توقيعها لاتفاقيات أخرى مع دول المنطقة ودول إفريقية أخرى (نيجيريا، غينيا الاستوائية، أوغندا، السنغال، بنين، غانا، الكاميرون، الغابون، ساحل العاج، ناميبيا، زامبيا) من استعمال مطارات هذه الدول لأغراض عسكرية.

كما أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون John Bolton عبر إعلانه عام 2018 للاستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه دول افريقيا على أن هذه الاستراتيجية ماضية نحو حشد المزيد من دعم قدرات دول الساحل الافريقي الخمس (بوركينافاسو، موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد) في مكافحة الإرهاب إلى أن تتمكن من حفظ الأمن وتحقيقه بنفسها، وفي ذات السياق أسست مبادرة التعاون العسكري مع دول موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد³، إضافة إلى هذه المبادرات سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء وتشديد قواعد عسكرية

¹ جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص 61.

² محفوظ رسول، "بناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي: منافسة أم تعاون أمي؟"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 987.

³ راوية توفيق، "السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا: طبيعة الأدوار وواقع التنافس"، السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 218، 2019، ص 14.

غرب إفريقيا؛ لذلك عملت على بناء قاعدة أفريكوم Africom العسكرية لتحمي مردودية القوات العسكرية المحلية، وتوسيع سبل التعاون الأمريكي الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب وحركات التمرد، فضلا عن ثني واحتواء النفوذ الجيوسياسي للقوى المنافسة لها في المنطقة (الصين).

علاوة على ذلك، انبثق عن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية العديد من المبادرات أبرزها مبادرة عموم الساحل أو مبادرة بان ساحل¹ Pan Sahel IPS التي هدفت إلى تأمين المنطقة من التمدد الإرهابي في المنطقة، وذلك من خلال إطلاق العديد من البرامج الأمنية والعسكرية المشتركة منذ سنة 2002، وبميزانية قدرها 8 مليار دولار لدعم جيوش كل من دول موريتانيا، مالي، النيجر، والتشاد²، وقد أعلنت الولايات المتحدة على إثر هذه المبادرة على عدة عمليات أمنية عسكرية على غرار عملية فلينتلوك عام 2005 التي جمعت دولاً من الساحل الإفريقي (السنغال، موريتانيا، نيجر، التشاد ومالي)، الجزائر، تونس، والاتحاد الأوروبي، وهذا لأجل تقوية وبناء قدرات الشركاء في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

في نفس السياق، قادت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة مكافحة الإرهاب في الصحراء الإفريقية منذ عام 2005 من خلال مبادرة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب، والتي تم من خلالها توسيع وتعميق مجال المشاركة لدول أخرى يشملها حزام الساحل الإفريقي أو يجاورها؛ خاصة الجزائر، تونس، والسنغال، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى المنظور الأمني القائم على أساس تفعيل أدوات القوة الصلبة في المنطقة، حيث تسعى دائما إلى تبرير تدخلاتها بدول المنطقة، وسعيها الدائم إلى إقامة قواعد عسكرية بها³؛ بمحاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، ومنه فإن الولايات المتحدة استراتيجية تبنت المنظور الأمني لتحقيق وبناء السلم ومنع انتشار الصراعات في دول الساحل المهددة بالتآكل بفعل العوامل الداخلية والخارجية؛ خاصة العنف، حيث اعتبر الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن Joe Biden ذلك بمثابة الوقاية (منع انتشار الصراعات) بالعمل طويل الأجل والمستدام الذي يتحقق من خلال اغراء المكاسب الأسهل والأكثر دقة.

المطلب الثالث: استراتيجية الشراكة الأمريكية الإفريقية المشروطة

تعتبر هذه الاستراتيجية امتدادا للاستراتيجية الطاقوية والأمنية الأمريكية، وهي استراتيجية تعتمد بالأساس على النشاط الديبلوماسي، وترتكز على قيم ومبادئ الديمقراطية الليبرالية الغربية، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية -ولازلت- على إعادة إحياء وتجديد علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي والدول المجاورة

¹ تم توسيع مجال المبادرة فيما بعد وتحولت إلى مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وذلك من خلال إضافة إلى جانب دول الساحل الإفريقي الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر، السنغال، ونيجيريا.

² جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، 2014، ص 338.

³ مثل سعيها إلى إنشاء قاعدة أفريكوم.

التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي: الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا

لها، وفق قيم ومبادئ الديمقراطية، فقد أعلنت الشركات الأمريكية على تعهدات تقتضي استثمار ما قيمته 14 مليار دولار في القارة في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما Barack Obama الذي دعا بدوره إلى القمة الافريقية الأمريكية عام 2014 تحت عنوان "الاستثمار في الجيل القادم"، وذلك بحضور 50 دولة افريقية¹.

حيث اقترحت في إطار ذلك وعلى إثر جائحة كوفيد 19 التي مست العالم رؤيتها القائمة إلى إعادة الإنعاش الاقتصادي للدول الافريقية المتضررة، كما استفادة قرابة الأربعة والأربعين (44) دولة افريقية خلال فترة 2000-2015 من امتيازات تعلقة أساسا بالإعفاء من الرسوم الجمركية مع السماح لأربع دول منها بالولوج إلى الأسواق الأمريكية مطلع القرن الحالي وفق قانون نمو الفرص الإفريقي، كما أعلنت الإدارة الأمريكية عام 2018 من خلال وزير خارجيتها السابق ريكس تيلرسون Rex Tillerson عن مساعدات إنسانية فاقت قيمتها 530 مليون دولار لأجل تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الإرهاب في دول عدة من بينها: جنوب السودان، وإثيوبيا ودولا من غرب إفريقيا²، غير أن هذه المبادرات والرؤية كانت مشروطة بتحقيق وتكريس قيم الديمقراطية، الشفافية، الأمن، وتفعيل دور المجتمع المدني في هذه الدول.

كما استفحلت معالم هذه الاستراتيجية أكثر في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump الذي وضع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية فوق كل الاعتبارات، ومنه وضعت الولايات المتحدة الأمريكية شروطا لاستفادة الدول الافريقية قاطبة -بما فيها دول الساحل- من المزايا التي تتيحها العلاقات الثنائية بين هذه الدول والولايات المتحدة، خاصة تبني التعددية السياسية، اقتصاد السوق، منطلق التجارة الحرة مع تقليص القيود والرسوم الجمركية على التجارة والاستثمارات، احترام حقوق وحريات الانسان، والالتزام بمكافحة مختلف أشكال الإرهاب والحركات والجماعات الجهادية³.

إذن تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية عبر أجهزتها الناعمة المساعدات الإنسانية المشروطة كآلية لكسب المزيد من التأييد والدعم لموقعها العالمي، ومصالحها القومية حصرا، وبذلك فإن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي تتصف بالاعتماد على أدوات القوة الذكية، مع تعدد مجالاتها وتترابط أبعادها، كونها تتعلق ب⁴:

1- تبني المقاربة الأمنية التي تركز من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين المنطقة من مختلف التهديدات (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...) التي باتت تهدد أمن دول المنطقة؛

¹ فراس عباس هاشم، مرجع سابق الذكر، ص 158.

² المرجع نفسه، ص ص 160-161.

³ رواية توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 15.

⁴ محفوظ رسول، مرجع سابق الذكر، ص 988.

2- تأمين مصادر الطاقة خاصة آبار النفط وسلاسل الإنتاج؛

3- ضمان حصولها على الحصص الأكبر من تصريف الأسلحة في المنطقة.

المبحث الثالث

الدور والاستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الأفريقي.

منذ عقدين من الزمن زاد عمق الصين الاستراتيجي في القارة الأفريقية، وتوسع نفوذها لتشمل مختلف أنحاء القارة بما فيها منطقة الساحل الأفريقي، وبحكم أن بكين ترى نفسها قائدا للدول النامية في العالم، والمتحدث باسمها، تعتبر القارة الأفريقية محورا أساسيا ضمن استراتيجيتها الكبرى وأجندتها العالمية، حيث تمألا بكين اليوم الفراغ الذي تركته الدول الغربية في إفريقيا خاصة فرنسا، وقد أصدر على إثر ذلك الأمريكي هوارد فرينش Howard French سنة 2014 كتابا بعنوان "القارة الثانية للصين" يلخص فيه حجم العمق الصيني في إفريقيا؛ فهي مثلا تتواجد في أنغولا والسودان عن طريق النفط وفي غينيا عن طريق البوكسيت، وتعتبر التجارة الصينية الأفريقية أعلى بثلاثة أضعاف التجارة الأمريكية الإفريقية وثلاث التجارة الأوروبية الإفريقية¹، كما تحولت إلى أكبر شريك تجاري للقارة بحلول عام 2017 بحجم بلغ 170 مليار دولار في مجالات عدة أهمها: النحاس، الحديد الخام، النفط والمواد الغذائية، كما أصبحت أكبر ممول لمشاريع البنى التحتية في المنطقة، واستحوذت شركاتها الاستثمارية على الحصص الأكبر في المجال الصناعي².

في نفس السياق، تعتمد الصين على امكانياتها الضخمة خاصة الاقتصادية والتكنولوجية منها للتدخل في منطقة الساحل الأفريقي، إضافة إلى استراتيجيات وسياسيات تمزج من خلالها بين البرغماتية وأدوات القوة الناعمة للتمدد والنفوذ في القارة الأفريقية عموما ومنطقة الساحل الأفريقي بالتحديد، حيث تعتبر المنطقة كأولوية ومحور أساسي ضمن الاستراتيجيات الكبرى على غرار "الحزام والطريق" أو طريق الحرير القديم، وتسعى عبر نموذجها التنموي إلى تحقيق مصالحها الحيوية بدول المنطقة، ووفق مبادئ التعايش السلمي.

المطلب الأول: استراتيجية دبلوماسية الطاقة والديبلوماسية الاقتصادية

تعمل الصين على جعل منطقة الساحل الأفريقي منفذا وسوقا تجاريا وصناعيا لتصريف منتوجاتها، وبناء على ذلك يعتبر المجال الاقتصادي أهم عامل لتفاعل الصين في القارة الأفريقية، خاصة وأن القارة الأفريقية تستحوذ على 25% من واردات الصين الإجمالية عالميا، وتحولت إلى ثالث أكبر شريك تجاري لدول

¹ Pierre Haski, **Géopolitique de la Chine 40 fiches illustrées pour comprendre le monde**, Paris : YEROLLES, 2018,, pp 160-163.

² رابوية توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 16.

التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي: الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا

القارة، كما تعتمد على كل من السودان وخليج عدن في وارداتها النفطية¹، وقد نجحت على إثر ذلك في تكوين علاقات استراتيجية وطيدة مع دول الساحل الافريقي.

كما تمكنت من اختراق المنطقة وتوطين تواجداتها من خلال شركاتها المنتشرة على طول حزام الساحل الافريقي خاصة في كل من مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد، واستثماراتها الكبرى في كل من أوغندا، كينيا وإثيوبيا، كما حولت اهتمامها إلى منطقة شرق افريقيا التي تربط بين الساحل الافريقي وباب المندب²، ومن ناحية أخرى تمكنت عبر استراتيجياتها من ضمان تمويلها من طرف دول افريقيا الغربية بالطاقة لتنمية طاقتها النووية السلمية من خلال شركاتها الكبرى على غرار شركتي³ National off-shore oil company، Sino Uranium، كما استحوذت بكين على الحصة الأكبر من استثمارات النفط جنوب السودان، وهذا لأجل الاستفادة القصوى من مقدرات هذه الدول الطاقوية ومواردها الطبيعية خاصة وأنها تمثل طرقا هامة للتجارة العالمية ومستودع كبير للموارد الطبيعية والطاقوية.

تأسيسا على ما سبق ذكره، تعمل الصين على إيجاد مصادر لتأمين احتياجاتها من الطاقة المتزايدة، لذلك تعتبر القارة الإفريقية محورا استراتيجيا هاما، ومنه عقدت بكين اتفاقيات عدة في مجال الطاقة خصوصا مع دول الساحل الافريقي مثل: نيجيريا، ليبيا، السودان، والكاميرون، كما تعمل على حماية هذه المصادر عبر العديد من الاستراتيجيات الأخرى على غرار استراتيجية الحزام والطريق، طريق الحرير البحري، واستراتيجية عقد اللؤلؤ، إذ تعمل على تأمين الممرات البحرية وتعزيز دور القوات البحرية في حماية الشركاء، إذن وبعد توطين نفسها كقوة فاعلة ومؤثرة في المنطقة استطاعت تحقيق الكثير من المكاسب والمزايا في مجال الطاقة ومواردها، حيث تحصلت الشركات الصينية على غرار شركة سومينا ترخيص للتنقيب في مناجم أزاليك بالنجير عام 2010، كما تم توقيع صفقة بمبلغ 53 مليار دولار بين المجموعة الصينية للكهرباء وبين مجموعة أريفا تقضي باستفادة الصين من 20 ألف طن من اليورانيوم النيجري⁴، وشرعت في الاستثمار في مجال الطاقة الكهرومائية الضخمة في منطقة الساحل منذ عام 2009، حيث استثمرت في السودان مبروي Merwe بطاقة 1250 ميغاواط، وفي إثيوبيا كيبى 3 Gebi بطاقة 1870 ميغاواط، وفي نيجيريا بطاقة 2600 ميغاواط⁵.

من الناحية المؤسسية، تعمل الصين على تشكيل أو الانخراط في التكتلات والتجمعات ثنائية ومتعددة الأطراف في القارة الافريقية، حيث ساهمت في إنشاء منتدى التعاون الصيني-الافريقي Forum on Africa-China

¹ سعيدة بن رقرق، مرجع سابق الذكر، ص ص 430-439.

² المرجع نفسه، ص ص 439-440.

³ جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مرجع سابق الذكر، ص 341.

⁴ جدادي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص 94.

⁵ بخدة خدة، مرجع سابق الذكر، ص 171.

Cooperation كآلية من آليات تعزيز سبل الشراكة والتعاون التجاري بينها وبين الدول الافريقية عامة ودول الساحل الافريقي بالخصوص، حيث حصلت أربعة وثلاثين (34) دولة إفريقية -من بينها دول الساحل الافريقي- عام 2003 بموجب الشراكة الصينية الافريقية في إطار منتدى التعاون على وعد من الرئيس الصيني بإلغاء الرسوم الجمركية على صادراتها للصين، كما تحصلت ثمانية وأربعين (48) دولة افريقية -بما فيها دول الساحل- عام 2006 على مساعدات صينية بلغت قيمتها ثلاثة مليار دولار كقروض، وملياري دولار بين 2007-2009 كقروض تفضيلية شرائية، واستثمرت عشرين دولار في البنى التحتية لهذه الدول بين فترة 2009-2012¹، كما صادقت على المنتدى الخامس للتعاون الصيني الإفريقي عبر وضع خطة عمل فترة 2013-2015 تقدم من خلالها بكين قروض مالية للدول الإفريقية لأجل تنمية وتطوير بنيتها التحتية، وتعزيز مسارها التنموي²، فضلا عن سعيها إلى توسيع نفوذها البحري في القارة من الشرق إلى الغرب "طريق الحرير البحري"، هذا ما جعل دولاً مثل غانا ونيجيريا تتصدر قائمة الدول المصدرة للصين افريقيا³، وجعل منها أكبر شريك للعديد من دول الساحل.

المطلب الثاني: استراتيجية الدبلوماسية الإنسانية.

منذ أن حدد الرئيس الصيني جيانج زيمين Jianh Zemin مبادئ السياسة الخارجية الصينية اتجاه الدول الإفريقية القائمة على أسس: السيادة المتساوية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الشراكة والصداقة، أصبحت الاستراتيجيات القائمة على أسس: المساعدات الإنسانية، المنافع المتبادلة، التعاون والشراكة هي الحاكمة والمؤطرة للعلاقات الصينية الإفريقية، ومنه تعتمد الصين على الجانب الدبلوماسي والسياسي في المنطقة، إذ تركز على تأكيد حضورها عبر العمل على حل مختلف النزاعات والمشاكل التي تعاني منها دول المنطقة سواء الأمنية، الإنسانية، أو السياسية وعبر آليات سلمية، حيث تشارك ضمن قوات حفظ السلام الأممية للحد من النزاعات والتوترات التي تطبع المنطقة على غرار الانخراط في تسوية النزاعات السياسية الأمنية جنوب السودان، واستطاعت سنة 2018 امتلاك ما يقارب 2350 خوذة زرقاء و 2634 موظف في UNPKOs في دول عدة من بينها جنوب السودان⁴.

في نفس السياق، أرسلت الصين قوات حفظ السلام إلى دارفور بالسودان وبذلت جهوداً سلمية في الوساطة بين الحكومة السودانية والعصابات الناشطة بالجنوب السوداني، كما عملت في إطار تعزيز مقاربتها الشاملة القائمة على أساس التمدد الناعم في القارة الافريقية ومنطقة الساحل الافريقي على تدريب قوات

¹ حكومات عبد الرحمن، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، سياسات عربية، العدد 22، 2016، ص73.

² خديجة بن سعيد، مرجع سابق الذكر، ص 81.

³ همام خضير مطلق، "المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الافريقي في المدرك الاستراتيجي الأمريكي"، مجلة المعبد، العدد 12،

2023، ص 579.

⁴ François Godement, and "others", "THE UNITED NATIONS OF CHINA: A VISION OF THE WORLD ORDER", report of European Council Of Foreign Relations, 2018, p 12

التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي: الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا

مكافحة الإرهاب وتأمين البنية التحتية لكل من النيجر، بوركينا فاسو، مالي وتشاد، فضلا عن نشاط وحدتها القتالية في بعثة الأمم المتحدة "مينوسا" في مالي¹، وبناء على ذلك قامت بتشديد مصانع للسلاح في كل من مالي، السودان وزيمبابوي، ودربت ما يقارب 1500 جندي افريقي فترة 2008-2009²، كما ساهمت بعدد معتبر من القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في كل من جنوب السودان ومالي، وتقدم مساعدات مالية بسخاء مثل تقديم مبالغ مالية ضخمة قدرت ب 100 مليون دولار و 2.7 مليار دولار منذ عقد من الزمن³، علاوة على ذلك، قدمت الصين حسب الاتحاد الدولي للمنظمات الخيرية Oxfam أكثر من مساعداتها المالية سنة 2011 لدول مثل الصومال وليبيا، في حين بلغت مساهمة الصين في العمل الإنساني الدولي سنة 2017 قيمة 124.7 مليون دولار أمريكي⁴ وهي زيادة ملحوظة استفادة منها دول عديدة من منطقة الساحل الافريقي مثل: تشاد، والنيجر.

إضافة إلى خطة دكاك للتعاون الافريقي الصيني في السنغال، بلغ حجم التعاون بين الصين والدول الإفريقية 60 مليون دولار فترة 2015-2018⁵ في حين وافقت الصين على ما حجه 11.3 مليار دولار كقروض ل92 مشروع إفريقي، ووقعت مع الاتحاد الافريقي عام 2015 مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات عدة متنوعة القطاعات وضمن اطار استراتيجي لأجندة الاتحاد الافريقي الاستشرافية، ووفق هذه الاستراتيجية، فإن الصين أرست نفوذها وبسطت نوعا من السيطرة على مختلف الدول التي تتلقى منها قروضا بغرض البناء والتنمية بحكم أن هذه القروض تصبح ديونا مكبلة لتلك الدول.

من ناحية أخرى، وفي إطار التعاون الدولي تستخدم الصين مع الدول الإفريقية، وباقي الدول النامية عدة استراتيجيات من بينها سياسة "المنح الدولية" بدل المساعدات التي تأخذ شكل القروض، بحكم أنها تعتمد على ورقة الدول الإفريقية كألية من آليات إدارة الصراع الدولي، والتأثير في التوجهات والتوازنات الاستراتيجية العالمية، حيث تسعى عبر تعميق علاقاتها مع دول المنطقة، وتوطين وجودها بالقارة إلى كسب المزيد من الدعم بخصوص قضاياها الدولية المصيرية والمحورية مثل القضية التايوانية، والنموذج التنموي الصيني، وقد نجحت

¹ همام خضير مطلق، مرجع سابق الذكر، ص 578.

² حكيمات عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص 76.

³ جداي سليم، زيطاري إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص 95.

⁴ مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الشؤون الإنسانية، "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2018"، الأمم المتحدة

/اليونيسيف ، 2018، ص 13.

⁵ Pádraig Carmody and "others", "From 'debt diplomacy' to donorship? China's changing role in global development", Global Political Economy, Vol 1, No 2, 2022, pp 202-210.

بكين في تحقيق العديد من الإنجازات مثل التوصل إلى اتفاق مع دول ليبيريا السنغال وجنوب افريقيا لقطع علاقاتها مع تايوان منتصف العقد الأول من هذا القرن.

كما توالى استجابة الدول الافريقية -بما فيها دول الساحل- للضغوطات الصينية حتى بلغ عدد الدول التي قطعت علاقاتها مع تايوان تسع وأربعين (49) دولة من أصل ثلاثة وخمسين (53) دولة منذ عام 2008¹، كما أصبحت الصين عضوا دائما في مجلس الأمن -اكتسابها لحق النقض الفيتو- بفضل تحصيلها لـ 26 صوتا من طرف الدول افريقية من بين 76 صوت في الجمعية العامة²، كما تعتمد الصين على تواجدها في القارة الافريقية -الساحل الافريقي- واستغلال القضايا الافريقية لتدعيم مركزها العالمي وكسب المزيد من التأييد لنموذجها الثقافي السياسي العالمي، خاصة في مجال الديمقراطية، حقوق الانسان والتنمية³.

خاتمة:

وفق على ما تم التطرق له في ثنايا الدراسة، واستنادا إلى الإشكالية التي تعلقنا أساسا بتحديد وتحليل أبرز الأدوار والاستراتيجيات المرصودة من طرف الصين والولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في منطقة الساحل الافريقي، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إن مؤشرات التنمية والبيئة في منطقة الساحل الافريقي جد منخفضة؛ إذ تتنيل دول المنطقة قوائم التصنيفات الدولية من حيث الأداء السياسي، التنموي، البيئي، الاقتصادي، التربوي، الأمني -بمفهومه الشامل-، الصحي...، هذا ما جعل دول المنطقة أكثر عرضة للاختراق والتدخل الخارجي، ومسرحا للقوى الدولية المتنافسة دوليا لأجل تعبئة مواردها، وتأمين إمدادها بالموارد الطاقوية والطبيعية، والحصول على المزيد من الدعم والتأييد لتوجهاتها الدولية الكبرى وموقعها في النظام الدولي، خاصة مع سهولة اختراقها نظرا لهشاشة منظومتها السياسية، العسكرية، والأمنية، ونظرا لأهميتها الجيوسياسية، الجيواستراتيجية، والجيواقتصادية؛ خصوصا من حيث الطاقة والموارد الطبيعية الاستراتيجية.

هذا ما ساهم في زيادة حدة المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة حول المنطقة، وتحولها إلى أولوية استراتيجية لكلا الطرفين، خاصة وأن الاستراتيجيات والأدوار الصينية الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي توطرها وتوجهها مقتضيات الصراع الدولي بين الطرفين حول الهيمنة الدولية، ما جعل هذه الاستراتيجيات متعددة الأبعاد والمجالات، حيث تسعى كل من بكين وواشنطن إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

¹الماء مخلوفي، "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، مجلة مدارات سياسية، عدد سبتمبر، 2017، ص 76.

²جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مرجع سابق الذكر، ص 340.

³حكيمات عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص 76.

التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي: الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا

المشتركة بالمنطقة، مع تنوع مصادرها من الموارد الطبيعية والطاقوية، وملاً الفراغ الذي خلفه تراجع القوى الاستعمارية التقليدية بالمنطقة، مع تحقيق الموازنة الجيوسياسية والجيواستراتيجية الناجمة عن الاختلال أو التراجع في أداء الأدوار والنفوذ في مناطق أخرى من العالم.

ومنه ترى أمريكا وبحكم أنها تسعى إلى السيطرة على مصادر النفط والغاز العالمية وتأمين طرقها البرية والبحرية؛ بأن القوى الخارجية الفاعلة في القارة خاصة الصين تؤثر مباشرة في مصالحها القومية، لذلك اعتمدت على منطق القوة في فرض السلام في المنطقة، فضلاً عن أنها تسعى لاحتواء النفوذ الصيني في القارة عموماً وفي الساحل الافريقي خاصة، لذلك فهي تمزج بين أدوات ووسائل القوة الناعمة والصلبة استراتيجياً. في حين تعتمد الصين على نموذج صيني مغاير لنظيره الأمريكي الغربي في سياستها الخارجية واستراتيجياتها اتجاه دول منطقة الساحل الافريقي، حيث تعتمد على أدوات القوة الناعمة، كما تركز على المجال الاقتصادي، والثقافي في إطار المقاربة التنموية، ما ساهم في تطور العلاقات الصينية مع دول الساحل الافريقي إلى علاقات استراتيجية، غير أن النشاط الصيني في تغير ملحوظ في المنطقة، حيث أصبحت السياسات الصينية أكثر حزمًا مع تفاقم ديون الدول الإفريقية المستفيدة من القروض والمساعدات المالية الصينية.

بناءً على ما تم ذكره، تشتد وتتطور حدة ووتيرة الصراع الصيني الأمريكي في منطقة الساحل الافريقي، لذلك فإن الاستراتيجيات الصينية الأمريكية ستؤول إلى التصادم بسبب تضارب وتقاطع المصالح الاقتصادية، الأمنية والسياسية في المنطقة، إضافة إلى اختلاف في المقاربات والتوجهات السياسية، الأيديولوجية، الاستراتيجية والأمنية لكل طرف.

استناداً إلى ما تم التوصل له من نتائج، تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

-تسليط الضوء أكثر حول منطقة الساحل الافريقي، وموضوع التدخلات الخارجية بالمنطقة وتداعياتها حول أمن وسيادة دولها والدول المجاورة لها؛

-تكثيف الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بدراسة وتحليل الصراع الدولي الصيني الأمريكي في القارة الإفريقية، وتداعياته على دول ومنطقة الساحل الافريقي؛

-ضرورة إدراك دول الساحل لخطورة الصراع الصيني الأمريكي في المنطقة، مع تبني مقاربات واستراتيجيات مضادة لاستراتيجيات هذه الدول المتدخلة في المنطقة؛

-تكتل الدول الإفريقية ودول الساحل الافريقي، وتوحيد الجهود، مع تفعيل الأدوار ونبذ الفروقات والصراعات، لأجل احتواء النفوذ المتزايد للقوى العظمى المتدخلة بها، وذلك من خلال تبني مقاربات الإصلاح السياسي والاقتصادي لتقوية جبهتها الداخلية، مع تبني استراتيجيات رابح-رابح القائمة على المنفعة المتبادلة والشراكة مع القوى العظمى على غرار الصين والولايات المتحدة؛

-تفعيل أدوات القانون الدولي وآليات هيئة الأمم المتحدة في منطقة الساحل الافريقي والتعامل مع هشاشة وضعف دولها من الناحية السياسية، الأمنية والاجتماعية بحزم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية.

1- الكتب

- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، موسوعة الدول والبلدان الجغرافية والسياسية، مصر: د.د.ن، 2005.
- جداي سليم، زيطاري إسماعيل، التنافس الدولي في السياسة العالمية -دراسة في منطقة الساحل الافريقي-، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2020.

2- التقارير

- مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الشؤون الإنسانية، "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2018"، الأمم المتحدة/اليونسيف، 2018.

3- المقالات العلمية

- جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، 2014.
- جميلة علاق، "الساحل الافريقي، دراسة جيواستراتيجية"، الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 115، 2016.
- همام خضير مطلق، "المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الافريقي في المدرك الاستراتيجي الأمريكي"، مجلة المعهد، العدد 12، 2023.
- حكيمات عبد الرحمن، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، سياسات عربية، العدد 22، 2016.
- لمياء مخلوفي، "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، مجلة مدارات سياسية، عدد سبتمبر، 2017.
- محفوظ رسول، "بناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي: منافسة أم تعاون أممي؟"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- سعيدة بن ررق، "البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي-الفرنسي-الصيني في منطقة الساحل الافريقي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07، العدد 01، 2022.
- عبد القادر كركار، "الهجرة السرية إلى الجزائر من بلدان الساحل الافريقي من اللجوء إلى الاستزاق وأثرها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 8، العدد 2، 2023.
- فوزي قاسي، "الساحل الافريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا"، قراءات افريقية، العدد 19، 2014.
- راوية توفيق، "السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا: طبيعة الأدوار وواقع التنافس"، السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 218، 2019.
- راس عباس هاشم، "ملامح تصاعد الاستراتيجيات الهجينة للصراع على النفوذ في إفريقيا "الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً"، مجلة تحولات، العدد 01، 2019.
- خديجة بن سعيد، "محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 01، 2022.

التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي:
الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا

4- الرسائل العلمية

- بخدة خدة، "الطاقة البديلة في إفريقيا ومستقبل التنمية المستدامة في القارة دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2022-2023).

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية.

- François Godement, and "others", **"THE UNITED NATIONS OF CHINA: A VISION O THE WORLD ORDER"**, repport of European Council Of Foreign Relations, 2018.
- Pádraig Carmody and "others", **"From ‘debt diplomacy’ to donorship? China’s changing role in global development"**, Global Political Economy, Vol 1, No 2, 2022.
- Pierre Haski, **Géopolitique de la Chine 40 fiches illustrées pour comprendre le monde**, Paris : YEROLLES, 2018.
- Xu Yi-chong, **"China and the United States in Africa: Coming conflict or commercial coexistence?"**, Australian Journal of International Affairs, Vol 62, No 1, 2008.
- **OFFICE OF THE SPECIAL ENVOY FOR THE SAHEL**, Sahel Map, Available in: <https://oses.unmissions.org/map>, 26 March 2024, 17:06.